



تتخوف الهيئات الاقتصادية من حال الفراغ السياسي والشلل الدستوري الذي يسود البلاد في ظل عدم تأليف حكومة وغياب الجلسات التشريعية واقترب الاستحقاق الرئاسي.

هذه الهواجس طرحتها الهيئات خلال اجتماعها امس في مكتب رئيسها الوزير السابق عدنان القصار وبرئاسته، حيث اوضح القصار لـ"الجمهورية" ان المجتمعين بحثوا في اهم الخطوات التي يمكن اتخاذها اليوم في ظل تدهور جميع المؤشرات الاقتصادية وعدم تشكيل حكومة جديدة. وقال ان الهيئات الاقتصادية تناولت اوجه التعاون الممكنة مع الاتحاد العمالي العام.

وكشف انه سيتصل اليوم برئيس الاتحاد غسان غصن لتحديد لقاء بين الطرفين اوائل الاسبوع المقبل. وذكر القصار ان نفاط التلاقي بينهما تتمحور حول اهمية تشكيل حكومة والعمالة السورية التي تستولي على لقمة عيش العامل اللبناني.

وبالنسبة للتحركات المستقبلية وامكانية اتخاذ خطوات تصعيدية، قال القصار: لم نعد نؤمن بالاضرابات. سندرس تحركات اخرى مع الاتحاد العمالي العام.

صراف

من جهته، اشار رئيس جمعية الصناعيين السابق جاك صراف الى ان الهيئات الاقتصادية ستبحث مع الاتحاد العمالي العام في الورقة التي أعدها الاخير، والتي تتضمن بعض المطالب، ابرزها وضع حدّ للفلتان القائم في عملية توظيف العمال السوريين بطريقة غير شرعية.

وفيما لفت صراف الى ان بعض اصحاب العمل يوظفون سوريين لتفادي تسجيلهم في الضمان ودفع متوجباتهم للدولة، قال انه يجب ايجاد حلول قانونية للحدّ من توظيف السوريين، "فاقتراح وضع كوتا للتوظيف، على سبيل المثال، غير واردة بقانون العمل، وبالتالي لا يمكن اعتماد هكذا اجراء".

وفيما تعي الهيئات الاقتصادية ان الأطراف السياسية كافة لا ترغب في تشكيل حكومة جديدة وتنتظر موعد الاستحقاق الرئاسي لبلورة اتفاق شبيه بـ"الطائف" و"الدوحة"، طرح اصحاب العمل المشاركون في اجتماع الهيئات افكارا عدّة لخطوات تصعيدية واساليب ضغط يمكن اتخاذها بعيدا من التصاريح التحذيرية فقط.